" الانتخابات الرئاسية التركية لعام ٢٠٢٣ ومخرجاتها "

"The 2023 Turkish Presidential Elections and Their Outcomes"

أ. م. د. نادية فاضل عباس فضلي

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية /جامعة بغداد

PHD.Assis Prof.Nadia Fadil Abbas Fadle

University of Baghdad / Center for Strategic & International studies

nadia.fadil@cis.uobaghdad.edu.iq

تاريخ الاستلام ٣/ ٢/ ٢٠٢٥ تاريخ القبول ٣/٣ / ٢٠٢٥ تاريخ النشر ٢٠٢٥/٤/٣٠

الملخص

جرت الانتخابات الرئاسية التركية في ١٤ آيار عام ٢٠٢٣ وكانت واحدة من اكثر الانتخابات تنافسية في تاريخ تركيا السياسي ,اذ تنافس بها الرئيس الحالي رجب طيب اردوغان عن حزب العدالة والتنمية ، و "كمال كليتشدار اوغلو " عن حزب الشعب الجمهوري ، ولم يحصل اي من المرشحين على الاغلبية المطلقة من الاصوات في الجولة الاولى من الانتخابات ، مما ادى الى اعادة الجولة بين المرشحين من جديد ، وحصل "اردوغان" في الجولة الثانية على ما يقارب ٥٢,١% من الاصوات مقابل ٤٧,٩% لكليتشدار ، ويواجه الرئيس اردوغان مشكلات معقدة تتعلق بالوضع الاقتصادي، وأيضاً مواجهة كارثة الزلزال التي بينت نقاط ضعف الحكومة ازاء الاستجابة لمثل هذه الازمات الكارثية، فضلاً عن

المشكلات المستمرة والتي تتعلق بحزب العمال الكردستاني وتأثيره الكبير في الامن القومي التركي.

الكلمات المفتاحية: الانتخابات، اردوغان ، حزب العمال الكردستاني، الاغلبية، الامن القومي

Abstract

The Turkish presidential election was held on May 14, 2023, and was one of the most competitive elections in Turkey's political history, as the current president, Recep Tayyip Erdogan, competed for the Justice and Development Party, and "Kemal Kılıçdaroğlu" for the Republican People's Party. Neither candidate obtained an absolute majority of votes in the first round of the elections, which led to a rerun between the candidates. In the second round, "Erdogan" obtained approximately 52.1% of the votes, compared to 47.9% for Kılıçdaroğlu. President Erdogan faces complex problems related to the economic situation, as well as confronting the earthquake disaster that revealed the government's weaknesses in responding to such catastrophic crises, in addition to the ongoing problems related to the Kurdistan Workers' Party and its great influence on Turkish national security

Keywords: Elections, Erdogan, Kurdistan Workers' Party, Majority, National Security

المقدمة

يُواجه الرئيس التركي "رجب طيب اردوغان" في ولايته الثالثة تحديات متعددة ومعقدة في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والامنية منذ انتخابه للولاية الثالثة في آيار عام ٢٠٢٣، اذ يواجه تحدي الانقسام السياسي الواضح والعميق بين الحكومة والمعارضة والذي تزايدت مستوياته في السنين الاخيرة ، مما جعل هنالك ضرورة لتفعيل الحوار السياسي بين الفرقاء ، فضلاً عن وجود نقاش مستمر حول ضرورة اجراء التعديلات الدستورية التي يسعى "اردوغان" إلى تحقيقها لتعزيز سياسات معينة وبعضها متعلق به وبمستقبله السياسي، وفي ظل هذه المعارضة الحالية تواجه حكومته بعض التحديات التي تتطلب تحقيق توافق حول هذه التعديلات الدستورية، واهم هذه التحديات الاقتصاد التركي وازماته، متمثلة بارتفاع معدلات التضخم مما اثر بشكل كبير على معيشة المواطنين، ورغم محاولات حكومة "اردوغان" لكبح ارتفاع مديات التضخم من خلال السياسات النقدية فإن التحدي بارتفاع الأسعار، واستقرار العملة على مستوى مقبول يبقى من اهم الأولويات، كذلك هناك تحدي القضية الكردية التي تعد أكبر تحدي امني وسياسي للأمن القومي التركي، اذ تستمر العمليات العسكرية ضد مواقع حزب العمال الكردستاني داخل وخارج الحدود التركية، لكن هذا الصراع المستمر تسبب في تداعيات على استقرار مناطق جنوب شرقي تركيا.

أهمية البحث: تتمحور الاهمية العلمية لبحث الانتخابات الرئاسية التركية لعام ٢٠٢٣ ومخرجاتها بالنقاط الآتية:

١ – حدثت الانتخابات في سياق تنافسي قوي بين الزعامات الحزبية الرئيسة متمثلة بالرئيس " رجب طيب اردوغان " وتحالفه، وبين المعارضة الموحدة بقيادة "كمال كليتشدار اوغلو"، ومثلت الانتخابات اختبار جدي لاستمرار حكم " اردوغان " والذي استمر لعقدين من الزمن مقابل توجه المعارضة لتقديم رؤية جديدة لمستقبل تركيا.

٢– وجاءت اهمية البحث بتسليط الضوء على واقع الاقتصاد التركي الذي يعاني من ازمة ارتفاع معدلات التضخم مع تدهور قيمة الليرة التركية، وقدمت الانتخابات التركية فرصة للناخبين للتعبير الواضح عن موقفهم من السياسات الاقتصادية الحالية ورفضها.

٣– كما ان الزلزال المدمر الذي ضرب جنوب تركيا في شباط عام ٢٠٢٣، كان له تأثير بالغ على المواطنين الناخبين، اذ ظهرت انتقادات كبيرة بشأن الادارة الحكومية لهذه الكارثة الطبيعية وزادت من الضغط على حكومة اردوغان.

٤– وتكمن اهمية الموضوع كون لتركيا تواجد وتداخل كبير في ملفات اقليمية معقدة مثل سوريا والعراق وليبيا واذربيجان، وهذه الملفات تستنزف الميزانية التركية وتؤثر في علاقاتها الخارجية، فضلاً عن ان لتركيا علاقات متوترة مع الغرب بصدد قضايا حقوق الانسان وتوجهاتها السياسية الخارجية.

هدف البحث: يهدف البحث الى تحليل نتائج الانتخابات الرئاسية التركية لعام ٢٠٢٣، مع تسليط الضوء على الحملة الانتخابية ودراسة البرامج الانتخابية للأحزاب الاساسية المشاركة، وكيفية تأثير الانتخابات على الاقتصاد التركي والسياسات الداخلية المتبعةودور انتخاب الرئيس اردوغان في رسم السياسات الاقتصادية والتشريعية في تركيا، مع تحليل مسارات السياسة الخارجية التركية بعد انتخابه للولاية الثالثة.

اشكالية البحث: ينطلق البحث من تساؤلات عدة نذكر منها كيف اثر النظام السياسي في العملية الانتخابية في تركيا وعلى التوازن بين السلطات؟ فدراسة الانتخابات الرئاسية التركية تتطلب فهماً للتغييرات التي ادخلها النظام الرئاسي على النظام الانتخابي، كذلك تتسم السياسة التركية بدرجة كبيرة من الاستقطاب ما يجعل الانتخابات حدثاً محورياً يعكس الانقسامات في المجتمع التركي، لذا هناك اشكالية تتلخص في كيف يؤثر الاستقطاب السياسي في تركيا على سلوك الناخبين ونتائج الانتخابات؟ وما مدى تأثير الاداء الاقتصادي للحكومة على خيارات الناخبين، وهذه الاشكاليات على الصعيد الداخلي، اما على الصعيد الخارجي تبرز اشكالية حول مدى تأثير التدخلات الخارجية او السياسات الدولية على الانتخابات الرئاسية؟

فرضية البحث: تنطلق فرضية البحث من ان الاستقطاب السياسي المتجذر في تركيا يؤدي الى دعم ثابت لقيادة الرئيس "رجب طيب اردوغان" وربما انعكست قدرة التحالف الحاكم في تركيا بالحفاظ على القاعدة الانتخابية من خلال توظيف السياسات الاقتصادية، والاجتماعية ذات الطابع الشعبي واستغلال التحديات الداخلية، والخارجية لتعزيز الخطاب القومي والتماسك السياسي لذا جاء الفوز لصالحه، فضلاً عن ان الانقسامات السياسية، والايديولوجية كانت عاملاً حاسماً في تشكيل مخرجات الانتخابات الرئاسية.

منهجية البحث: ان المنهج العلمي المناسب لدراسة الانتخابات الرئاسية التركية لعام ٢٠٢٣ ومخرجاتها هو ان يتم استخدام مناهج متعددة فدراسة الانتخابات تؤثر عليها متغيرات متعددة لذا يعد المنهج الوصفي التحليلي هو احد المناهج الرئيسة لفهم الانتخابات والظروف المرافقة لها كالاقتصاد، والاعلام، وطبيعة التحالفات السياسية، فضلاً عن المنهج التأريخي لمقارنة هذه الانتخابات مع سابقتها مقروناً بالمنهج المقارن الذى يتيح فهم تأثير النظام السياسي الحالي، وكيفيه اختلافه عن سابقه.

هيكلية البحث: ينقسم البحث الى الاقسام الآتية:

المبحث الأول: اهمية الانتخابات الرئاسية التركية لعام ٢٠٢٣ ونتائجها

المبحث الثاني: التحديات التي تواجه الرئيس اردوغان في ولايته الثالثة وكيفية مواجهتها

المبحث الثالث: انعكاس الانتخابات الرئاسية التركية، وفوز اردوغان على مستقبل السياسة التركية

المبحث الاول: اهمية الانتخابات الرئاسية التركية لعام ٢٠٢٣ ونتائجها

تعد الانتخابات الرئاسية التركية لعام ٢٠٢٣ من اهم واصعب الاستحقاقات الانتخابية بالنسبة للرئيس التركي المنتخب "رجب طيب اردوغان"، ولحزب العدالة والتنمية، اذ استطاع ان يمدد لنفسه لخمس سنوات قادمة، وهي مرحلة لم يسبقه اي رئيس تركي سابق، ومن المفروض ان تكون ولايته الثالثة الولاية الأخيرة، وهذا ما سنراه لاحقاً، ويمكننا تناول الموضوع من المطالب الاتية:

المطلب الاول: المرشحين للانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٢٣

كانت الخريطة الانتخابية للمرشحين للانتخابات التركية بشقيها البرلماني والرئاسي لتركيا في العام ٢٠٢٣ قد تضمنت مشاركة ٢٤ حزباً، و١٥١مرشحاً مستقل موزعين بنسب متفاوتة على ٨٧ دائرة تتضمن ٨١ ولاية تركية ندرج منها اهم التقسيمات الرئيسة [١] :

١–تحالف الطاولة السداسية ما يعرف بـ(الأمة) : ويتكون من ستة من احزاب المعارضة وله ايديولوجيات متنوعة باختلاف توجه اعضائها، ويضم حزب الشعب الجمهوري بزعامة المرشح للرئاسة "كمال كليجدار اوغلو"، وحزب السعادة الاسلامي بزعامة " تمل كرم اللهأو غلو"، وحزب "الجيد" القومي والتقدم بزعامة "ميرال أكشنار"، وحزب الديمقرطية والتقدم و"

حزب المستقبل" ويترأسه كل من" علي باباجان و أحمد داود اوغلو"، واللذان تم انشقاقهما عن حزب العدالة والتنمية، والحزب الديمقراطي بزعامة " غول تكين أو يصال ".

٢- تحالف الجمهور: ويتكون من حزب العدالة والتنمية بزعامة "رجب طيب اردوغان" وحزب الحركة القومية بزعامة " دولت بهشلي"، وحزب الوحدة الكبرى اليميني المحافظ وحزب الرفاه من جديد بزعامة" فاتح اربكان"، وهناك تأييد واضح من حزب بار الكردي، وحزب اليسار الديمقراطي.

٣- تحالف الاجداد: ويتألف من حزبي «العدالة»، و«النصر»، وهو تحالف قومي متشدد ضد اللاجئين السوريين المتواجدين على الاراضي التركية ورافض لتواجدهم.

٤- تحالف العمل والحرية: ويتكون من حزب الشعوب الديمقراطي وشارك بالانتخابات "باسم "حزب اليسار الاخضر"، وهو حزب مساند ومؤيد للاكراد وقضيتهم، ويتألف من خمسة احزاب يسارية كردية صغيرة.

٥ – اتحاد القوى الاشتراكية: ويتألف من الحزب اليساري، والحزب التركي الشيوعي، وحزب الحركة الشيوعية.

وكانت قد بلغت نسبة المشاركة المسجلة في الانتخابات البرلمانية والجولة الاولى من الانتخابات الرئاسية والتي قد جرت في ١٤ آيار عام ٢٠٢٣ ما يقارب ٨٨, ٩٢ ٪ وتأتي هذه النسبة في الترتيب الثالث من حيث المشاركة في التاريخ الانتخابي التركي منذ ان بدأت في العام ١٩٤٦، وقد جاءت نسبة المشاركة جيدة لا سيّما في المدن الكبرى وهي اسطنبول ٩٠,٨٪ وانقرة ٩١,٥٪ وازمير ٩٠,٥٪مع انها تراجعت بمقدار ٣٪ في الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية جدول رقم(١) يوضح المدن الثلاث الاعلى مشاركةً في الانتخابات [٢] :

المدينة	المشاركه١٤/آيار(٪)	المشاركة٢٨آيار(٪)	الاقليم
دوزجة	٩٢,٣٤	٨٩,٩٠	البحر الاسود
اماصيا	٩٢,٢	٨٩,٧	البحر الاسود
مانيسا	٩٢,٠٦	٨٨,٦	إيجة

اما على صعيد البرلمان، فقد توزعت نتائج الانتخابات البرلمانية كما يأتي [٣]

١- حصل حزب العدالة والتنمية على ٢٦٧ مقعداً من اصل ٦٠٠ مقعد اي نسبة ٤٤,٥٪ من اجمالي المقاعد.

٢-حزب الشعب الجمهوري حصل على ١٦٩ مقعد، بنسبة ٢٨,٢٪ موزعة بالشكل الآتي:

أ - ١٤ مقعداً حصل عليه حزب الديمقراطية والتقدم والذي يتزعمه "علي بابا جان"

ب - ١٠مقاعد حصل عليها حزب المستقبل بزعامة أحمد داود اوغلو.

ت - ١٠ مقاعد حصل عليها حزب السعادة الذي يتزعمه " تمل كرم الله اوغلو".

ث -٣ مقاعد حصل عليها الحزب الديمقراطي "غول تكين أويصال"

٣-حزب الحركة القومية متحالف مع حزب العدالة والتنمية: حصل على ٥٠ مقعداً بنسبة ٨,٣٪

٤- حزب الجيد: كان متحالف مع الحزب الجمهوري: وحصل على ٤٤ مقعداً بنسبة ٧,٣٪

.

٥-الرفاه الجديد: كان متحالف مع حزب العدالة والتنمية: وحصل على ٥ مقاعد وبنسبة ٠,٠٨٪ .

٦-حزب العمال التركي : متحالف مع الحزب الجمهوري: وحصل على٤ مقاعد بنسبة ٠,٠٧٪.

واكتسبت هذه الانتخابات اهمية كبيرة بسبب الظروف المتعددة والمعقدة التي احيطت بها من حيث الملفات والقضايا التركية، والتي ستكون الشغل الشاغل للحكومة الجديدة المنتخبة واهمها الزلزال المدمر الذي حدث في تركيا وكيفية اصلاح واعادة بناء المناطق المتضررة وتأهيل البنى التحتية.

وعلى مستوى الرئاسة كان "اردوغان" قد حصل على ٤٩،٤٪من الاصوات مقارنةً ٥٢, ٦٪ في انتخابات العام ٢٠١٨ بينما حصل" كليجدار اوغلو" على ٤٤،٩٪ وحل "اردوغان" في المركز الاول في ٥١ محافظة، منها ١٤ في المدن الكبرى والتي يتركز سكانها من الغالبية على البحر الأسود، ووسط الاناضول، بينما تقدم "كليجدار اوغلو" في ٣٠ محافظة ، منها ١٦ مدينة كبرى يقع اغلبها على الشريط الساحلي الغربي مركز جمهور حزب الشعب الجمهوري، وجنوب شرق البلاد معقل حزب الشعوب الديمقراطي، وكانت هناك اسباباً واقعية لعدم فوز "كليجدار اوغلو"، وتحالف المعارضة بالانتخابات ، يمكن حصرها بضعف برنامجه الانتخابي وأهدافه، وعدم تركيزه على القضايا الحساسة التي تمس حياة المواطن التركي، وتعارض توجهاته مع شريحة واسعة من الاتراك وعدم استطاعته على اقناع الناخب التركي بوعوده [٤] .

وهكذا فاز الرئيس التركي "رجب طيب اردوغان" للمرة الثالثة رغم الصعوبات التي رافقت العملية الانتخابية واحتفظ لنفسه بمنصب رئيس الجمهورية التركية وكانت هناك اسباب متعددة لفوزه يمكن اجمالها بما يأتي [٥]:

١- تفوق واضح لتحالف الجمهور بالاغلبية البرلمانية فبعد تغلب تحالف الجمهور في الجولة الاولى بأغلبية مقاعد البرلمان التركي على نظيره تحالف الامة، فقد ظهرت اتجاهات رأي بأن هذه النتيجة ستحفز فئات واسعة من الاصوات للتصويت لصالح "اردوغان" في جولة الاعادة من اجل تحقيق مصالح الشعب التركي والحفاظ على التوازن والاستقرار والتفاهم بين السلطتين التنفيذية، والتشريعية.

٢- كان "رجب طيب اردوغان" قد حصل على تأييد انصار " سنان اوغان" فبعد جهود حثيثة من قبل "اردوغان"، و "كليجدار اوغلو" للحصول على اصوات التيار القومي المتطرف ،ذهبت ٥,٢% من اصواته في الجولة الاولى الى "سنان اوغان" والذي بدوره دعم "اردوغان " خلال جولة الإعادة بعد الاتفاق مع حزب العدالة والتنمية في حال فوزه بوجوب وضع جدول زمني لاعادة اللاجئين السوريين الى سورية، ومحاربة كافة التنظيمات المتشددة، والذي يعد اهم اسباب رفض "سنان اوغان " لدعم تحالف الأمة المدعوم من انصار حزب الشعوب الديمقراطي.

٣- البرنامج الانتخابي لتحالف المعارضة اتصف بالضعف: اذ عد المحللين ان تحالف احزاب المعارضة بالرغم من اختلاف ايديولوجيتها الفكرية وبرامجها السياسية سيكون ذلك اكبر تحدي لاردوغان، ولكن هذا التحالف عانى من التفكك والانشقاقات سبقت الانتخابات، وكان ابرزها انشقاق حزب الجيد اعتراضاً على ترشح "كليجدار اوغلو" بوصفه مرشحاً رئاسياً غير ملائم وافتقار التحالف الى برنامج محدد بخلاف تحالف "اردوغان "وبرنامجه الاكثر تماسكاً .

٤- جذب اصوات المعارضة: فبعد زلزال تركيا في السادس من شباط عام ٢٠٢٣ كان تصويت تلك المناطق المتضررة في الجولة الاولى لصالح الرئيس "اردوغان"، وحتى بعد الإعادة، ويعود ذلك إلى أن سكان تلك المناطق المتضررة قد تعرضوا لعنف واضطهاد على نطاق كبير من قِبل مؤيدي كليجدار أوغلو، بعد تصويتهم لأردوغان وتحالف "الجمهور" في انتخابات الجولة الأولى، اذ انتشرت على وسائل التواصل الاجتماعي مقاطع فيديو مصوره يتم فيها طرد عوائل متضرري الزلزال من الفنادق والاماكن التي تم إسكانهم فيها في بلدية تقع بشمال غرب تركيا، يترأسها أحد أنصار حزب الشعب الجمهوري، وهذا موقف صادم لسكان تلك المناطق.

المطلب الثاني: اهمية الانتخابات التركية لعام ٢٠٢٣

ان الرئيس "اردوغان" قد نجح بالافلات من الاخفاق في اصعب استحقاق انتخابي ، واستطاع تمديد حكمه لخمس سنوات قادمة، وهي مدة لم يسبقه اليها اي رئيس تركي، ومن المفترض ان تكون ولايته الثالثة، والأخيرة طبقاً للدستور التركي[٦]، كما ان المطلوب منه ان يلبي احتياجات من انتخبه من الشعب، والجمهور التركي عموماً مع تحقيق الاستقرار والتوازن وتعزيز المعايير الديمقراطية، والحفاظ بشكل افضل على حقوق الانسان وصيانتها[٧].

ويمكننا اجمال اهمية الانتخابات التركية لعام ٢٠٢٣ بالسلطة بالنقاط الآتية[٨] .

ا – لقد دعم وعزز اعادة انتخاب "اردوغان" الاستقرار السياسى واستمرار التوجهات الاساسية للسياسات الحكومية في تركيا، على الصعيدين الداخلي والخارجي.

٢- لقد خصص الرئيس " اردوغان " فريق عمل اقتصادي فاعل ومفوض من قبله من اجل ادارة عملية التحول في السياسات الاقتصادية والنهوض به والذي يركز على التشديد النقدي من اجل تقليل الضغوط الاقتصادية ولا سيّما التضخم والتي ستظهر نتائجها لاحقاً.

٣-بعد وصول "اردوغان" للسلطة كشفت الحكومة التركية الجديدة جهودها الحثيثة من اجل جذب الاستثمارات الخارجية من دول الخليج العربي، ولا سيّما السعودية والإمارات وقطر للمساعدة في إعادة تأهيل وبناء المناطق المتضررة من الزلزال، مع بقاء واستمرار تركيا جزء لا يتجزأ من المنظومة الاقتصادية الغربية بزيادة صادراتها إلى الغرب لتنشيط الاقتصاد التركي.

٤-استمرار عمل حكومة أردوغان عبر وزير خارجيتها «هاكان فيدان» بالسعي الى تعزيز وجود ومكانة تركيا كقوة دولية تعزز من نفوذها وتمددها في الشرق الأوسط، والبلقان، وآسيا الوسطى، وجنوب القوقاز والقارة الافريقية، مع استمرار بقاء تركيا عضو فاعل في حلف الناتو.

٥- استمرار جهود الحكومة التركية لتطوير وتحسين العلاقات مع الجيران الاقليميين لا سيّما إسرائيل، والسعودية، ومصر ، والامارات، بالمقابل دول الخليج العربي مهتمة بتعزيز العلاقات العسكرية، والاقتصادية، والتكنولوجية مع تركيا، بعد ان اظهرت الانتخابات بما لا يقبل الشك ان الرئيس" إردوغان "ما زال يشكل ثقلاً كبيراً ويوصف برجل تركيا القوي، مع التقدم في مسار تطبيع العلاقات التركية مع سوريا ان صح ذلك.

في ضوء ما تقدم نجد ان فوز الرئيس التركي "رجب طيب اردوغان" في ولايته الثالثة حمل اهمية كبيرة على الصعيدين الداخلي والدولي، وذلك نظراً عوامل عدة تتعلق بسياساته الداخلية ونهجه الخارجي، ففوز " اردوغان " عد استمراراً للحكم طويل الامد لحزب العدالة

والتنمية، ما يمنح النظام المزيد من السيطرة والاستقرار بالنظر إلى التحديات الاقتصادية التي تواجهها تركيا مثل التضخم وارتفاع تكاليف المعيشة مما اتاح لاردوغان وحزبه فرصة سانحة لمواصلة سياساتهم الاقتصادية ومحاولة معالجة الازمات المتراكمة ، اما على الصعيد الخارجي، فنجد ان تركيا تواصل تعزيز موقعها كقوة اقليمية من خلال ساحات عدة مثل ليبيا و سوريا وأذربيجان ، ففوز "اردوغان "يعني استمرار السياسة الخارجية التركية الطموحة، كما ان علاقاته مع روسيا والغرب في سياق الحرب الاوكرانية ربما تمنحه دور وسيط بارز مستقبلاً.

المبحث الثاني: التحديات التي تواجه الرئيس اردوغان في ولايته الثالثة وكيفية مواجهتها

قبل الحديث عن التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه حكومة "اردوغان"، وما تفرزه من ازمات للحكومة الحالية، نجد أن "اردوغان" اعطى اهتماماً كبيراً للجانب الاقتصادي نظراً لما تمر به تركيا من ازمات اقتصادية متداخلة مع حدوث الزلزال المدمر في شباط عام ٢٠٢٣.

المطلب الاول : التحديات الداخلية التي تواجه حكومة اردوغان وكيفية معالجتها

لقد ركز "اردوغان" على الملف الاقتصادي وكون فريقاً كفوءاً مهنياً وحرفياً ومعروفاً باتباعهم النظريات التقليدية في الاقتصاد، والتي تختلف نوعاً ما عن الأنموذج الذي كان ينتهجه" اردوغان" منذ التحول إلى النظام الرئاسي في العام ٢٠١٨ ، والذي يرتكز على زيادة الإنتاج، وتحفيز النمو، وخفض الفائدة، وجذب الاستثمارات الخارجية، وخلف هذا الأنموذج نجد ازمات الاقتصاد التركي المتتابعة قد انعكست في تضخم كبير طال تركيا اكثر من ربع قرن، مع ارتفاع الاسعار الكبير، وانهيار غير مسبوق لليرة التركية، وعجز كبير في الحساب الجاري وتراجع في نسب الاستثمارات[٩] .

وفيما يأتي التركيز على ابرز التحديات التي تواجه أردوغان وحكومته الحالية :

أ– الازمة الاقتصادية : تعد الأزمة الاقتصادية واحدة من ابرز القضايا والملفات المعقدة التي تواجه الحكومة التركية الجديدة المنتخبة، فتركيا تعاني من ارتفاع معدلات التضخم، والبطالة، والعجز التجاري، مع انخفاض في احتياطيات النقد الاجنبي بشكل ملحوظ، اذ لم تنجح سياسة "اردوغان" النقدية غير التقليدية في ابقاء سعر الفائدة منخفضة، والارتكاز على مقايضات العملات بالاعتماد على الخارج في استقرار الليرة التركية، والتي كانت قد فقدت ما يقارب ٤٠% من قيمتها مقابل الدولار الامريكي منذ العام ٢٠٢٠، ويرى بعض الاقتصاديين أنه يمكن ان تتجه تركيا نحو ازمة كبيرة في ميزان المدفوعات ما لم تستعد الثقة الدولية، وتقوم بجذب الاستثمارات الاجنبية الى الداخل التركي [١٠].

لذلك عمل "اردوغان" على تعيين الاقتصادي المعروف «محمد شيمشك » وزيراً للمالية، واتخذ "اردوغان" مجموعة من الاجراءات العاجلة، والتي تهدف الى تطمين المستثمرين والاسواق العالمية، ومن ضمنها تعيين " حفيظة غاية أركان " محافظاً للبنك المركزي ، وتم منح الفريق الفرصة للسير قدماً نحو سياسات اقتصادية اكثر تقليدية واكثر قابلية للاصلاح ، وعليه شرع البنك المركزي التركي منذ حزيران من العام ٢٠٢٣ في رفع سعر الفائدة القياسي بصورة تدريجية وليس فجائية، اذ تم رفعها اجمالاً على مدار ثلاثة اجتماعات دورية ، بواقع ١٦,٥نقطة مئوية من ٨,٥٪ الى ٢٥٪، ومع ذلك بقيت اسعار الفائدة الحقيقية تسجل بالسالب وبفارق كبير عند خصم معدل التضخم منها ، كما رفعت "حفيظة اركان" نسب توقعات البنك المركزي للتضخم في نهاية العام ٢٠٢٣ إلى ٥٨٪ وقدرت ارتفاعه إلى حوالى ٦٠٪ في الربع الثاني من العام ٢٠٢٤، ومن المرجح ان تؤدى هذه الإجراءات الفاعلة فيما يتعلق بأسعار الفائدة المرتفعة إلى الحد من الانخفاض الكبير في قيمة الليرة التركية، وعليه تساعد في خفض التضخم بشكل واضح [١١].

كما يمكن ان يشار الى ان مشكلة النقد الاجنبي تعد من اهم المشاكل التي تواجه الاقتصاد التركي بشكل خاص، والاقتصاد العالمي بشكل عام، اذ ان الديون على تركيا ارتفعت نسبتها خلال العام ٢٠٢٣ الى رقم كبير تجاوز ٢٢٧,٥ مليار دولار، فضلاً عن ذلك هناك(٢٤-٣٤) مليار دولار عجز في ميزان التجارة الخارجية المتوقع خلال العام ٢٠٢٤، ولحد الان فأن اقبال المستثمرين الاجانب على شراء اسهم البورصة التركية وسندات الحكومة التركية بالليرة ما زال ضعيفاً عند ٣,٥ مليار دولار، و ٢,٩ مليار دولار بالترتيب، كما يمكن الاشارة الى تعهد البنك الدولي بتخصيص مبلغ ما يقارب ٣٥ مليار دولار ديوناً لتركيا خلال السنوات الثلاث المقبلة من اجل المساعدة، ومد العون في اعادة اعمار المناطق المتضررة من الزلزال، ولكن هذه الاموال ستكون عادة مخصصة للمشاريع كل على حدة ولن تتسلمها الحكومة التركية دفعة واحدة أي على دفعات، كما تعهد بنك التنمية الإسلامي بتقديم قروض لتركيا بقيمة ٦,٣مليار دولار من اجل مشاريع بناء اعادة الاعمار .(١٢)

ب- الزلزال المدمر واعادة اعمار المناطق المتضررة : يعد العام ٢٠٢٣ عاماً صعباً على تركيا، فقد حدث الزلزال المدمر في السادس من شباط عام ٢٠٢٣، والذي ذهب ضحيته عشرات الالاف مع تشريد مئات الآلاف من المواطنين في الخيام ومناطق الايواء، ترافق معه ارتفاع في مديات التضخم إلى مديات غير مسبوقة ، مع ارتفاع تكاليف استهلاك الطاقة والغذاء ، وكان "اردوغان " قد وعد بإعادة بناء الوحدات السكنية، والتجمعات، والمدن المدمرة، ومن المرجح أن يؤدي ارتفاع تكاليف اعادة البناء، فضلاً عن المشاكل الاقتصادية في البلاد والزيادات الهائلة في اسعار ايجار المنازل الى تعقيد الحياة المعيشية في تركيا وتصبح الحياة في غاية الصعوبة، ويرى خبراء بالاقتصاد أن عملية إعادة إعمار المناطق المتضررة بالزلزال وهي تشتمل على ١٠ ولايات جنوبية، تضم نحو ١٣ مليون نسمة وربما

اكثر لن تكون سهلة، ويرى أستاذ الإدارة المالية في أكاديمية "باشاك شهير" بمدينة إسطنبول "فراس شعبو" ((أن إعادة الإعمار لا تشمل الأبنية فحسب، بل تتضمن الطرق، والمطارات، والموانئ، وسكك الحديد، والجسور، وإمدادات الغاز، والكهرباء، والمياه)). [١٣].

بمعنى اخر ان جهود اعادة اعمار المناطق المتضررة ستكون ذات تكلفة مرتفعة ، وتؤدي الى تفاقم الضغوط على خزينة الدولة للسنوات المقبلة، واكد الرئيس التركي "رجب طيب اردوغان" مشدداً ((اننا نمر بمرحلة مضطربة شهدت فيها بلادنا آثار زلزالين مدمرين في كهرمان ماراش في ٦ شباط، وما تلاهما من ١٢ الف هزة ارتدادية ومن اجل تطبيع الحياة بسرعة علينا تلبية الاحتياجات الاساسية لشعبنا أولاً))، واكد اثناء اجتماع درع المخاطر الوطني في تركيا " ((في اثناء التخطيط لمستوطنات جديدة نغير اتجاه مدننا القديمة لفهم ما من شأنه ان يحافظ على اصولنا التاريخية والثقافية حية وفى الوقت ذاته يقويها ضد الكوارث))، كما شدد على أنه((يجب النظر الى كل ازمة تهدد وجود، وحياة، ومستقبل شعبنا، وبلدنا، وامتنا على انها كارثة، ويجب أن نفكر في احتياطاتنا قبلها وبعدها، مثل هذا النهج الذي يدمج بقاء الدولة مع بقاء المواطنين هو افضل طريقة لإدارة الكوارث فوق السياسة لاشك في ذلك))[١٤] .

وتم تحديد تقسيم تكلفة إعادة البناء في تركيا على المدى الطويل والذي تراوح بين(٤٥ – ٨٠) مليار دولار على اقل تقدير، وشمل هذا التقدير التكاليف المباشرة مثل تراجع النمو وتكلفة نقل الانقاض وكذلك تكلفة اعادة تشييد المباني والبنى التحتية والوحدات السكنية والمنشآت العامة فضلاً عن خسارة منشآت ومؤسسات التعليم ورأس المال البشري [١٥] .

وهناك تحديات وصعوبات تواجه الحكومة التركية فيما يتعلق باعادة الأعمار، فمدى الدمار الشامل واعادة البناء غير محددة التكاليف الحقيقية او المضبوطة ، فتبلغ تكلفة اعادة الاعمار وحدها ما يقارب ١٦ الى ٣٢ مليار دولار، فقطع الأراضي المقدمة من

قبل وزارة الخزانة تملكها، فضلاً عن امتلاكها من قبل الملاك الحاليون، وتستخدم لاعادة البناء مرة اخرى وتشير معلومات مؤسسات التخطيط التركية ، ان ما يقارب ٤٨٪ من المناطق التي ضربها الزلزال، و٣٥% من منازل تركية بأكملها لا تزال مبنية قبل اللوائح التنظيمية الجديدة التي فرضت بعد زلزال العام ١٩٩٩ من ناحية اخرى نرى ان البنك الدولي كان قد قدر في العام ٢٠٢٢ ان ٦,٧ ملايين منزل سكني بحاجة الى تقوية، واسناد، أو إعادة بناء(١٦) .

وابرز ما جاء في الاجراءات الحكومية في اعادة الاعمار بعد مرور عام على الزلزال قامت الحكومة بتشييد ما يقارب من٦٤٥ الف خيمة ضمن ٣٥٠ منطقة متضررة من الزلزال، بينما تم بناء ٢١٥ الف و ٢٢٤ منزلاً وتم تقديم مساعدات ايواء وغذاء بقيمة ١٤ مليار، و ٤٥٣ مليون ليرة تركية، وبلغ حجم المساعدات الأخرى المقدمة للمنكوبين في مناطق الزلزال ما يقارب ١٠٦مليارات، و ٧٢٨ مليون ليرة، وشاركت دولة الكويت بحملة التبرع، اذ جمعت ٤٢,٦ مليون دولار، ولتسريع مشروع اعادة البناء اعلنت الحكومة التركية مشروعاً عمرانياً يقوم على تقديم هبات وقروض سهلة الدفع للمواطنين الذين يريدون بناء واصلاح منازلهم بأنفسهم(١٧).

ج–ازمة اللاجئين: بعد اندلاع الثورة السورية في آذار عام ٢٠١١، أدت الازمة السورية الى نزوح اكثر من ٥,٢ مليون لاجيء سوري الى تركيا، ولبنان، والأردن، والعراق، ومصر، واصبحت تركيا هدفاً ومقصداً للاجئين السوريين، وطبقاً لمعلومات البنك الدولي اصبحت تركيا تستضيف اكبر عدد من اللاجئين من العالم طبقاً لمعلومات المديرية العامة لإدارة الهجرة ، اذ بلغ عدد اللاجئين السوريين المسجلين ما يقارب ٣,٣٨ مليون ابتداءً من العام ٢٠١٧(١٨) .

ويحاول الرئيس التركي "رجب طيب اردوغان" الموازنة والتوفيق قدر الامكان في موقفه من اللاجئين السوريين من حيث موقفه الإنساني وما يتطلب فعله إزاء ذلك، وبين الاستجابة للضغوط الشعبية لترحيل اللاجئين من الاراضي التركية، او اعادة توطينهم، لذلك استخدم قضية اللاجئين كورقة مساومة وتفاوض مع دول الاتحاد الاوروبي، مهدداً بفتح الحدود واطلاق موجه جديدة من الهجرة الى اوروبا، اذا لم تتلقَ تركيا المزيد من المساعدات المالية والمنح وكذلك الدعم السياسي من بروكسل، وعليه يتعين على" اردوغان" في ولايته الثالثة ايجاد حل فاعل ومستدام لازمة اللاجئين السوريين في المرحلة اللاحقة، بشرط ان تحترم حقوق الانسان مع معالجة مخاوف الشعب التركي من تواجد اللاجئين السوريين [١٩] .

وفي الحقيقة مضى وقت طويل على تواجد اللاجئين السوريين في تركيا، وازدادت اعمال العنف والعنصرية في السنوات الاخيرة اتجاه اللاجئين السوريين لا سيّما في ولاية قيصري والتي ادت إلى أعادة اجندة معاداة اللاجئين في البلاد ، مع حدوث احداث عنف وشغب في بعض الولايات التركية، وفي الواقع اصبح هناك انزعاج عام بشأن وجودهم في مؤسسات المجتمع بسبب تراجع الوضع الاقتصادي مع تصاعد حدة الخطاب العنصري والذي قادته بعض الاحزاب السياسية اليمينية المتطرفة، مما ادى قطعاً إلى تفاقم المشاعر المناهضة للاجئين في جميع انحاء تركيا، ولكن في الوقت ذاته كان قد أظهر الموقف الصارم للسلطات التركية ضد مثيري الشغب واولئك الذين يحاولون استغلال الوضع بإثارة الاحتكاكات والاستفزازات دور كبير في السيطرة على الاوضاع مترافقة مع الرسائل القوية التي اعلنها الرئيس "اردوغان" ((بأن الدولة التركية لن تسمح بأية محاولات لاستغلال الجرائم الفردية لخلق الفوضى، أو الأعمال العنيفة ضد السوريين، وبعبارة اخرى لم تتغير سياسات الاعتدال التي تنتهجها الحكومة امام خطاب اليمين المتطرف بشأن قضايا اللاجئين، ونحن نعلم جيداً من قام بهذه الفوضى، والتي تم تصميمها من قبل المنظمة الارهابية الانفصالية

(غولن) لن نقع نحن ولأخواننا السوريين في هذا الفخ ولن نستسلم للتخريب والعنصرية)) [٢٠] .

وفي مواجهة هذه التحديات المتعلقة باللاجئين ووجودهم داخل الاراضي التركية اكدت الخارجية التركية في آب عام ٢٠٢٤، ان سحب تركيا لقواتها من سوريا غير وارد حالياً بسبب التهديدات الإرهابية للحدود الجنوبية لتركيا، وبحسب وسائل الاعلام التركية هناك اربعة شروط لعودة العلاقات التركية – السورية الى مستويات ما قبل العام ٢٠١١ قبيل سقوط نظام بشار الاسد وهي [٢١]:

١–تخليص سوريا من العناصر الارهابية حفاظاً على سلامة اراضيها ووحدتها .

٢– تحقيق مصالحة حقيقية وطنية وشاملة.

٣– السير بالعملية السياسة وانجاز دستور جديد في اطار قرار مجلس الامن الدولي رقم ٢٢٥٤ على اساس المطالب والتوقعات المشروعة للشعب السوري.

٤– تهيئة الظروف اللازمة لعودة آمنة وكريمة للاجئين مع ضمان استمرار وصول المساعدات الانسانية للمحتاجين دون توقف.

د– الانتخابات المحلية (انتخابات البلديات) : شكلت الانتخابات المحلية التركية في ٣١ آذار عام ٢٠٢٤ اي بعد عام على الانتخابات البرلمانية والرئاسية التركية، والتي اسفرت عن فوز "اردوغان"، وحزب العدالة والتنمية، خسارة تاريخية لحزب اردوغان امام حزب الشعب الجمهوري الذي اسسه الزعيم "مصطفى كمال اتاتورك"، و بزعامة " اوزغو اوزيل " والتحدي الاكبر لحكومة "اردوغان" هو حصول حزب الشعب الجمهوري على اصوات ثلاث مدن كبيرة وسبع بلديات مركزية في المحافظات من حزب العدالة والتنمية ، كما اخذت مدينة كبيرة واحدة "مانيسا"، واربعة مراكز اقليمية (اماسيا، وكاستامونو، وبارتين، وكوتاهيا)

من حزب الحركة القومية ثاني اكبر حزب في تحالف الشعب وحصل حزب العدالة والتنمية على بلدية مدينة "هاتاي" الكبرى من حزب الشعب الجمهوري بينما حصل حزب الحركة القومية على "كيركلاريلي" من حزب الشعب الجمهوري[٢٢]

وكانت النتيجة الابرز للانتخابات البلدية التركية في العام ٢٠٢٤ ان حزب الشعب الجمهوري العلماني ولأول مرة منذ نصف قرن حصل على أصوات اكثر من أي حزب سياسي آخر في تركيا، بالمقابل اخفق حزب العدالة والتنمية لأول مرة منذ عقدين، و حطمت هذه النتائج القوة المطلقة لرجب طيب اردوغان، مما اعطى املاً كبيراً لمعارضيه في امكانية هزيمة حزبه في العام ٢٠٢٨، وكل ذلك يرتبط قطعاً بالمشكلات الاقتصادية المعقدة في تركيا، اذ عانت الاخيرة من معدل تضخم ما يزيد عن ٥٠٪ في العامين الاخيرين نتيجة للسياسات الاقتصادية غير التقليدية لحكومة "اردوغان" وبسبب سياسة ادارة "اردوغان" حول ما يحدث في قطاع غزة، واستمرار التعاون التجاري الواسع بين تركيا، وإسرائيل، مما اصاب المجتمع التركي بخيبة أمل من الحكومة الحالية[٢٣].

ينظر الجدول رقم (٢) نتائج الانتخابات المحلية التركية لعام٢٠٢٤

الحزب	عدد البلديات الكبرى ٣٠ بلديه	عدد البلديات الفرعية ٥١ بلدية	اجمالي البلديات ٨١ بلدية	النسبة العامة من اصوات الناخبين
الشعب الجمهوري	١٤	٢١	٣٥	٪٣٧,٧٧
العدالة والتنمية	١٢	١٢	٢٤	٪٣٥,٤٩

الرفاه الجديد	١	١	٢	٦,١٩٪
المساواة الشعبية والديمقراطية	٣	٧	١٠	٥,٧٠٪
الحركة القومية	٠	٨	٨	٤,٩٩٪
الجيد	٠	١	١	٣,٧٧٪

ويمكن ادراج اسباب اخفاق حزب العدالة والتنمية في انتخابات البلديات التركية عام ٢٠٢٤ وابرز التحديات التي واجهها بالنقاط الآتية [٢٤] :

١- المشكلات الاقتصادية: يعاني الاتراك في السنوات الاخيرة من ظروف معيشية معقدة وصعبة، ترافق معها ارتفاع اصوات النقد الحاد اتجاه سياسات الحكومة التركية لمعالجة الازمة الاقتصادية، وعلى الرغم من قيام الحكومة التركية بزيادة الرواتب بشكل دوري، ورفع الحد الأدنى من الاجور في كانون الأول من العام ٢٠٢٣ بنسبة قدرها ١٠٠٪، إلا ان قيمة الليرة التركية انخفضت بفعل التضخم الذي بلغ ٦٧٪ في شباط من العام ٢٤ ٢٠، مما دفع بكبار السن، والذين يعدون اساس وركائز قوائم الكتل التصويتية المفضلة لحزب العدالة والتنمية إلى العزوف عن المشاركة في الانتخابات البلدية، ومعاقبة ومعارضة الحزب الحاكم.

٢-نجاح حزب الشعب الجمهوري في كسب الاصوات المعارضة اذ استطاع حزب الشعب الجمهوري من جمع اصوات القواعد الانتخابية الرئيسة المعارضة لحكم العدالة والتنمية، اذ تمكن حزب الشعب الجمهوري من استقطاب وجذب الاصوات الكردية في عدد من المناطق الغربية، بدلاً من حزب المساواة الشعبية والديمقراطية.

٣-عدم موافقة التيار الاسلامي المحافظ عن سياسات "اردوغان"، اذ مثل استقطاب حزب الرفاه الجديد ما يقارب ٦٪ من نسب التصويت العامة للمواطنين وهي السابقة الاولى من نوعها وتعد مؤشراً على امتعاض ورفض نسبة كبيرة من انصار التيار المحافظ من سياسات حزب العدالة والتنمية.

٤- اخفاق رهانات اردوغان وفشلها: والذي راهن على تفوق مرشحي تحالفه الحاكم في ضوء انقسام اصوات الكتلة المعارضة بعد انهيار تحالف الطاولة السداسية، ورفض الاحزاب المعارضة التنسيق مع بعضها بخصوص مرشحي البلديات، لكن ذلك لم يكن كافياً، وحصد حزب الشعب الجمهوري الأصوات، وفشل "اردوغان" عبر خطابه الاسلامي القومي في كسب مشاعر المحافظين واستمالتهم.

هـ -تحدي السياسة الخارجية: تعد التحديات التي تواجه تركيا في مجال السياسة الخارجية في ولاية "اردوغان" الثالثة معقدة ومتشابكة ، فقد تمكن "اردوغان" خلال العقدين السابقين من مراحل حكمه من بناء هوية جيوسياسية متميزة لتركيا جعلت لها مكانة اقليمية كبيرة في المنطقة ، تتمحور حول تحويل تركيا الى قوة قائمة بحد ذاتها، وتقوم بتنفيذ ادوار فاعلة في القضايا الاساسية في المنطقة العربية، عن طريق تقليص نوعاً ما من اعتمادها على الدول الغربية ولا سيّما في المجالات الحيوية مثل الامن، والسياسة الخارجية، ونسبياً المجال الاقتصادي، وكان من ابرز ملامح السياسة الخارجية عقيدة التوازن في صياغة العلاقات الدولية مع الغرب، وروسيا، ونجح اردوغان في ذلك، ولكن حالياً وفي ظل الازمات، والحروب الإقليمية والدولية، والتنافس الجيو سياسي الجديد بين القوى الكبرى تواجه حكومة "اردوغان" المزيد من التعقيدات في مجال التعامل في السياسة الخارجية التركية ازاء تلك الأزمات [٢٥] .

المطلب الثاني :التحديات الخارجية التي تواجه حكومة "اردوغان" وكيفية مواجهتها

هناك مجموعة من الملفات الخارجية التي تشكل تحديات وعقبات كبيرة تواجه السياسة الخارجية التركية وهي عبارة عن ملفات اقليمية ودولية متداخلة تحتاج الى جهود كبيرة لحلحلتها والتوصل الى حلول مرضية بالنسبة للحكومة والشعب التركي قدر الإمكان،وفيما يأتي ندراجها بالنقاط الآتية:

١ – **أولاً : الملف السوري:** يعد التواجد التركي في سوريا من اهم التحديات التي تواجه السياسة الخارجية التركية منذ العام ٢٠١١، وقيام التظاهرات على النظام السوري، والتي أدت الى تعقيدات في المشهد السياسي بين تركيا، وسوريا، ولكن وطبقاً للمتغيرات الجديدة في المنطقة، والعدوان الاسرائيلي على قطاع غزة، تغير الموقف التركي من النظام السوري، فقد ادلى الرئيس" اردوغان "في ٢٨ حزيران عام ٢٠٢٤ بتصريحات مهمة بشأن التطبيع مع النظام السوري، إذ اكد انه لا مانع من عودة العلاقات مع سوريا، ووصف رئيس النظام بالسيد الاسد بعد ان كان يصفه بالقاتل [٢٦] .

ولكن هناك عقبات امام تطبيع العلاقات التركية – السورية، إذ ان الانسحاب التركي من سورية مطلب اساس للنظام السوري ، وهذا أمر صعب ما لم يتم التوصل الى حلول مرضية مع المعارضة السورية وهذا قد يؤدي الى هجرة اضافية الى تركيا، وعليه فإنه يهدد الامن القومي التركي مما يضعف الموقف التركي ويسند موقف قوات «قسد»[*] ، وايضاً هناك اختلاف بين الدولتين في تحديد مفهوم الارهاب ، اذ يصف النظام السوري الفصائل المدعومة من تركيا بهذه الصفة في حين ترى تركيا ان قوات حزب الاتحاد الديمقراطي PYDالكردية التي تسيطر بقوة على منطقة شرق الفرات، وهي فرع لحزب العمال الكردستاني (PKK) التركي الكردي، وتعد قوات مصنفة ضمن الاحزاب الارهابية في تركيا، وفي العديد من الدول مع اصرار تركيا على تطبيق قرار مجلس الامن المرقم ٢٢٥٤ في ١٨ كانون الأول عام ٢٠١٥، والذي صوت عليه واكد على ((ان الشعب السوري هو

من يقرر مستقبل البلاد ودعا الى تشكيل حكومة انتقالية واجراء انتخابات برعاية اممية مطالباً بوقف أية هجمات ضد المدنيين السوريين بشكل فوري[٢٧] .

وهناك تحدي اخر بالنسبة لتركيا وهي منطقة شرق الفرات، إذ تشكل المنطقة بالنسبة لتركيا مهدداً لأمنها القومي نتيجة تواجد قوات حزب الاتحاد الديمقراطي فرع سوريا لحزب العمال الكردستاني على حدودها ، فضلاً عن تحول هذا المهدد الخطير الى ورقة للضغط على تركيا في اطار صراع المحاور الدائر في منطقة الشرق لا سيّما، محور فرنسا، والامارات، والسعودية، الداعمين لقوات" قسد"، والباحثين عن موطئ قدم في سورية عقب اضعاف دورها على المستوى السياسي والعسكري، نتيجة للتفاهمات التركية–الروسية في الاستانة، وسوتشي في روسيا، ولذلك يشكل وجود هذا المحور تحت المظلة الامريكية فرصة سانحة للحفاظ على دور، وان كان ضئيلاً، او هامشياً في الملف السوري، وتلعب منطقة شرق الفرات اهمية بالغة على المستوى الجيو سياسي في القضية السورية، اذ تكتسب المنطقة اهميتها الجيوبولتيكية من مساحتها الجغرافية الواسعة وغناها بالثروات ولا سيّما الغاز والنفط فضلاً عن موقعها المحاذي للحدود التركية شمالاً، والعراقية شرقاً، والمطل على الطريق البري الايراني الواصل الى لبنان عبر العراق وسورية [٢٨]

والجدير بالذكر ان الرئيس التركي "اردوغان" كان قد طرح فكرة المنطقة الآمنة الخالية من اي قوات وتنظيمات مسلحة كردية، و بعمق ٣٠ كم شمال سوريا ، وشن اربع عمليات عسكرية وهي درع الفرات ، في جرابلس شمال مدينة حلب وكانت في العام ٢٠١٦ وعملية «غصن الزيتون " بريف حلب في عفرين في العام ٢٠١٨، و «نبع السلام» بين رأس العين، وتل أبيض في شرق الفرات في العام ٢٠١٩ في مدينة ادلب، (عملية درع السلام) في ربيع العام ٢٠٢٠ [٢٩].

وفي سياق الحديث عن طبيعة المرحلة التي تمر بها العلاقات التركية – السورية في ولاية اردوغان الثالثة، نجد ان الحكومة التركية قد شخصت التحديات الاساسية التي تقف عقبة امام تطبيع العلاقات التركية – السورية و تمثلت بـ [٣٠]:

١- بقاء اللاجئين السوريين في الداخل التركي.

٢- المخاطر الامنية التي يمثلها حزب الاتحاد الديمقراطي ووحدات حماية الشعب الكردية في مناطق شمال سورية.

٣-حرق الاعلام التركية في مناطق نفوذ جماعات المعارضة السورية المدعومة من تركيا مما يجبر الحكومة التركية الحالية على التوصل الى سلام فوري مع سوريا وترى تركيا ان هناك اولويات تتعامل مع سوريه متمثلة ب [٣١]:

١- ضمان عودة اللاجئين السوريين الى سوريا

٢- ان الهيكل الاداري المستقل الذي يشكل وحدات حماية الشعب الكردي، وحزب الاتحاد الديمقراطي، وحزب العمال الكردستاني في سوريا مهيمن على ثلث مساحة سوريا، وتحت رعاية أمريكية، وهذا يؤثر على الوضع الامني التركي .

وعليه يمكن تلخيص أسباب التقارب التركي – السوري في محاولة حزب العدالة والتنمية تحقيق الانجازات الداخلية بالتوافق مع المعارضة السورية التركية، إذ يسعى الحزب لاجراء تعديلات دستورية ملحة، وتزداد الحاجة الى تحشيد مواقف المعارضة لمصلحة تمرير هذه التعديلات ، وعلى الرغم من توافق أحزاب المعارضة على ضرورة صياغة دستور جديد للبلاد، إلا ان هناك خلافات على بعض المواد التي طرحها حزب العدالة، والتنمية منها ادراج حرية ارتداء الحجاب، وعدم الحق في منعه، وحظره، وحماية النظام الرئاسي فضلاً

عن مقترح تعديل نظام انتخاب رئيس الجمهورية وجعله جولة واحدة بدلاً من جولتين، كل هذه القضايا لها انعكاسات على السياسة الخارجية التركية.

٢- ملف الحرب الاسرائيلية على قطاع غزة : مع تصاعد العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة بعد عملية طوفان الاقصى في تشرين الاول عام ٢٠٢٣ تزايدت الضغوطات الشعبية التركية على حكومة "اردوغان" الجديدة لاتخاذ مواقف اكثر حزماً وجديه من اسرائيل، فقد كانت ردود الافعال الاولية من الحكومة التركية متحفظة وغير واضحة ويلفها الغموض، اذ دعا الرئيس "اردوغان " الى ضبط النفس لجميع الأطراف، وتجنب التصعيد العنيف، ولكن هذا الموقف التركي قوبل بانتقادات داخلية واسعة ، إذ شعر الاتراك ان حكومتهم تتخلى تدريجياً عن دعمها السابق لحقوق الفلسطينيين بوصفها قضية الامة الاسلامية المركزية، وهذا يشكل تحدي كبير لحكومة "اردوغان"، لاسيّما في ظل استمرار العلاقات الاقتصادية بين تركيا، واسرائيل [٣٢]

٣-ملف حزب العمال الكردستاني والتواجد في كردستان العراق: يعد اقليم كردستان الحزام الجنوبي المهم في استراتيجية الامن القومي التركي، ويحكم ويقود التوجه التركي في المرحلة الحالية ثلاث متغيرات صعبة وهي تطويق مشكلة سنجار ، والحد من تهديدها لأربيل، وتركيا عن طريق الحد من انتشار حزب العمال الكردستاني، وايضاً الحفاظ على مكانة أربيل في السياسة العراقية، والخلاف الكردي – الكردي بين أربيل والسليمانية [٣٣] .

كما وتشعر تركيا بالقلق ازاء الحرب بين روسيا، وأوكرانيا والحرب الإسرائيلية على حركة حماس والتي تعتقد انها ستؤثر على الامن القومي التركي، والقلق يزداد باستمرار الحربين وترى تركيا ان فرص حزب العمال الكردستاني في ازدياد للحصول على المساعدات الاجنبية ، والأسلحة، لاسيّما في حال وقفت تركيا مع الناتو ضد روسيا ووقفت إلى جانب أوكرانيا، بالمقابل حزب العمال الكردستاني يحصل على صواريخ روسية [٣٤] .

وبالنسبة لتعامل تركيا والعراق مع حزب العمال الكردستاني، نجد ان الدولتين خطوتا خطوات واضحة وجيدة بشأن الاعتراف بان هذا الحزب يعد تنظيماً ارهابياً وتحدياً خطيراً للامن القومي لكلتا الدولتين، وتم التوصل بين وزير خارجية العراق " فؤاد حسين" ونظيرهُ التركي "هاكان فيدان" إلى اتفاقات حول قضايا الطاقة، والامن، والتعليم، والتجارة، والمياه، اي تعزيز التعاون بين البلدين، وافادت المصادر التركية انه جرى التوصل إلى اتفاق امني يقترب من اقامة منطقة عازلة على الحدود بين الدولتين تشمل تحويل المنطقة، والتي تتوزع فيها القواعد التركية في اقليم شمال العراق الى حزام امني يمتد الى كل المناطق التي يعمل ويتواجد بها حزب العمال الكردستاني، واهم تلك المناطق "جبل قنديل" وامتداد العمليات العسكرية التركية لملاحقة الحزب جنوباً الى اسوس على مسافة تقدر بـ ٢٠٠ كم من الحدود التركية [٣٥].

٤ – ملف حقوق الانسان : شهدت ولاية اردوغان الثالثة استمرار تآكل الحريات، وحقوق الانسان في تركيا، وهذا موضوع خطير في المقابل مع تعزيز عمل السلطة التنفيذية على حساب المؤسسات الاخرى ويتضح ذلك جلياً في الحريات الصحفية والاعلامية، فالمشكلة الاساسية في الاعلام التركي هي ان الغالبية من وسائل الاعلام تخضع لسيطرة الحكومة التركية بشكل مباشر، او غير مباشر، فما يتجاوز من ٩٠% من وسائل الاعلام المطبوعة، والانترنيت، والمذاعة، وسائل تخضع للحكومة، ففي القنوات التلفزيونية فهناك قناة TRT تهيمن عليها الدولة وقناةFox TV، و HalkTv المنتقلين، مملوكة لخمس شركات قابضة مثل ديميرورين كاليون، ودوغوش، وسينر ، وحياة جورسل [٣٦]

وهذه الشركات تتمتع بعلاقات جيدة وشخصية مع "اردوغان" واسرته، فحرية الاعلام في تركيا في وضع صعب في ظل وجود عدد قليل من المنافذ الاعلامية تحت سيطرة رجال الاعمال الاتراك، إذ اصبحت هيمنة الحكومة هي التي تحدد ثقافة الاعلام، وواجه ويواجه

"اردوغان"، وحكومته استياءً متزايداً بين الناخبين بسبب الازمات السياسية، والاقتصادية، بالمقابل تقوم حكومة "اردوغان "بغلق افواه الصحفيين المستقلين [٣٧] .

وكانت منظمة " هيومن رايتس ووتش" قد نشرت في تقريرها العالمي لعام ٢٠٢٤ عن وجود القرارات المسيسة للمحاكم وبوادر الصراع على السلطة في النظام القضائي بعد إعادة انتخاب "اردوغان"، مما يهدد بتدمير سيادة القانون في تركيا في العام ٢٠٢٣، إذ تعرضت وسائل اعلام تركيا للرقابة الشديدة وتواجه منصات اخبارية مستقلة للملاحقة وفرض الغرامات التعسفية [٣٨]

وفي اعقاب الزلزال المدمر في شباط عام ٢٠٢٣ كانت السلطات التركية قد فرضت قيوداً تحدد استخدام منصتي تيك توك، وتوتير ، واحتجزت اكثر من ٢٥٧ شخصاً بسبب انتقاداتهم لاستجابة الحكومة لكارثة الزلزال، وكان من ضمنهم صحفيون واخرون احتجزوا بسبب منشوراتهم في وسائل التواصل الاجتماعي [٣٩].

في ضوء ما تقدم سيستمر اردوغان في ولايته الثالثة يواجه تحديات داخلية وخارجية وهي قضايا معقدة وبحاجة إلى وضع وصياغة استراتيجيات على مختلف المجالات من اجل الحد منها ، فكما رأينا الأزمة الاقتصادية ادت الى تزايد التضخم، وتراجع قيمة الليرة ، ويعاني الاتراك من غلاء المعيشة، وارتفاع غير مسبوق بأسعار السلع الاساسية الاستهلاكية، مما يضغط على الحكومة، ويؤثر على شعبيتها في حال عدم التوصل الى حلول ناجحة ، وهناك مسألة تصاعد حدة الاستقطاب السياسي، والذي تجسد بالانتخابات البرلمانية، وأيضاً بانتخابات المجالس المحلية، فهناك معارضة قوية في تركيا ترغب بإجراء تغييرات سياسية، واقتصادية، وهناك قضية حزب العمال الكردستاني، والتحديات الامنية التي يتعرض له الامن القومي التركي، فضلاً عن ملفات اللاجئين السوريون والعلاقات مع

الاتحاد الأوروبي، وحقوق الانسان، وعليه كل هذه التحديات تؤثر في مستقبل تركيا الاقليمي والدولي، وبحاجة الى معالجات جذرية .

المبحث الثالث: انعكاس الانتخابات الرئاسية التركية على مستقبل السياسة التركية وفوز اردوغان

تواجه تركيا اليوم في ظل حكومة اردوغان الثالثة تحديات معقدة تتداخل فيها اطراف اقليمية ودولية، فما هي ابرز الملامح الاساسية للسياسة الداخلية والخارجية التركية، وما هو تأثيرها في مستقبل تركيا السياسي؟

المطلب الاول: ملامح السياسة الداخلية التركية

هناك ملامح جديدة بدأت معالمها تظهر بعد فوز حزب الشعب الجمهوري في الانتخابات المحلية والتي عقدت في نيسان عام ٢٠٢٤، إذ كسب الحزب الجمهوري المعارض معظم ما خسره حزب العدالة والتنمية وهذا له دلالات على مستقبل تركيا، ويمكن ادراج ملامح السياسة الداخلية التركية بالنقاط الآتية:

ا – انتقال زعامة المعارضة "لاكرم إمام اوغلو" واحتفاظه ببلدية اسطنبول للمرة الثانية وهذا امر مهم على الصعيد المستقبلي ، فقد يجعل منه زعيماً للمعارضة بوصفه السياسي القادر على مواجهه اردوغان وهزيمته لاحقاً، وليس فقط لمنافسة « مراد كوروم »، ذ القى اردوغان بثقله لدعمه ويؤهله لانتخابات العام ٢٠٢٨.

٢– عرقلة مسير" امام اوغلو "السياسية اذ تبرز هناك محاولات لاردوغان لقطع الطريق على "اكرم إمام اوغلو" في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٢٨ ، وذلك بتنشيط القضية المرفوعة عليه، وذلك لحرمانه من ممارسة العمل السياسي، او بطرح انتخابات مبكرةتسمح لأردوغان بإعادة ترشيح نفسه، ولكن هذه القضية مستقبلاً قد تكون مثيرة للجدل والانقسام

في الشارع التركي، والمعارضة تقف لها بالضد، وعدم السماح بترشيح "اردوغان" في البرلمان مستقبلاً، وهذا يتوقف على ما سينفذه اردوغان من بنود برنامجه الانتخابي والذي اقنع اكثر من نصف المصوتين بالتصويت له في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٢٣ .

٣- تصعيب مهمة تغيير او تعديل الدستور: اذ يمكن لاردوغان ان يعدل ويغير الدستور التركي بما يكرس الهوية الاسلامية وثوابتها، وعليه يقضي على الارث الكمالي العلماني، وذلك للتقرب من مريديه، ومؤيديه، وربما يوجد مخرجاً مستقبلاً للعائق الدستوري المتعلق بالمدة الدستورية المتاحة والممنوحة لترشحه في الانتخابات الرئاسية المقبلة [٤٠] .

٤-تلقى حزب العدالة والتنمية ضربة انتخابية ضخمة في الانتخابات المحلية، وهذا ما يؤثر في سياسة الحزب مستقبلاً، وقد تؤثر في المشروعات التي يعتزم الحزب القيام بها لاسيّما مشروع الدستور المدني الذي يقترحه اردوغان، و قد اقر الاخير بان الاخفاق بهذه الانتخابات هو تحدي ونقطة تحول بالنسبة لحزب العدالة، والتنمية، وعليه سيجري تغييرات في هيكلية الحزب، وسياساته ولا سيّما الاقتصادية لتلافي المزيد من خسارة القاعدة الشعبية.

٥-اما حزب الشعب الجمهوري فسيعمل على استثمار نتائج الفوز بالانتخابات المحلية قدر الامكان، وذلك للحصول على نصر وتقدم في الانتخابات العامة المقبلة في العام ٢٠٢٨ ، وقد عزز ورسخ رئيس بلديتي إسطنبول، وانقره «اكرم إمام اوغلو»، و «منصور يفاش» حضورهما في الساحة السياسية التركية من اجل التهيئة للانتخابات المقبلة والاستعداد الكامل، وقد لمح "يفاش " الى امكانية ترشحه للرئاسة بعد فوزه ببلدية انقره، ولكن قد تحدث منافسة كبيرة بين زعيم حزب الشعب الجمهوري، "اوزال"، وبين "يفاش" على الزعامة والمرحلة المقبلة ستبين ذلك [٤١]

في ظل المؤشرات السابقة هل سيعيد أردوغان وحكومته حساباته بدقة في التعامل مع اقطاب المعارضة الاساسيين، فقد قرر رئيسا الحزبين الاكبر في تركيا، والمختلفين ايديولوجياً، حزب العدالة والتنمية الحاكم، وحزب الشعب الجمهوري المعارض العمل على فتح قنوات اتصال وتحاور، إذ عقد الزعيمين اجتماعات متتالية خلال ٢آيار و ١١حزيران من العام ٢٠٢٤ داخل مقار الاحزاب؛ حزب العدالة والتنمية، وحزب الشعب الجمهوري، ويعد اللقاءان الاولان من نوعها بين "اردوغان"، "واوزال" منذ ثماني سنوات، والزيارة الاولى للرئيس اردوغان لمقر الحزب المعارض منذ ١٨ عاماً، واسباب هذه اللقاءات يمكن ادراجها بما يأتي [٤٢] :

١- كان حزب العدالة والتنمية قد ابدى مرونة سياسية واضحة ازاء خصومه ومعارضيه من اجل التوصل إلى توافق سياسي قدر الامكان بشأن صياغة دستور جديد لتركيا كون الدعوة للتغيير والاصلاح تتطلب موافقة ثلاثة اخماس اعضاء الجمعية اي ٣٦٠ عضواً.

٢ – العمل على خلق بيئة جاذبة ومناخ ايجابي لنجاح السياسات الإقتصادية الإصلاحية، واقناع العالم الخارجي، والدول الكبرى بوجود مناخ ديمقراطي حر يساهم ببناء الثقة، والتعاون اللازم لتدفق الاستثمارات الاجنبية الى تركيا.

٣- فقدان حالة الاستقطاب والجذب السياسي التي عززها اردوغان وحزبه قبل اجراء العملية الانتخابية، فقد انصبت وظيفتها في تأمين فوز الحزب الحاكم واعادة انتخابه، ولكن حالة الاستقطاب اثبتت عدم جدواها وفاعليتها خلال الانتخابات المحلية كما رأينا سابقاً .

٤- اما وجهة نظر حزب الشعب الجمهوري من هذه اللقاءات، هو تأمين المكاسب والارباح السياسية، وتوسيع القاعدة الانتخابية عن طريق منح انطباع بأنه حزب معارض مسؤول يقيم حواراً مع الحكومة والاحزاب المنافسة، وليس حزباً يتبنى سياسات جامدة ومنغلقة.

٥–ترسيخ مكانة وصورة " اوزال" كزعيم ناجح ومرغوب لحزب المعارضة الرئيس يستطيع تحت قيادته تحقيق هدف الوصول الى الحلم، واثبات قدرته على قيادة حوار سياسي بنّاء مع حزب العدالة والتنمية بهدف تحقيق مكتسبات كبيرة لحزبه.

٦– نجاح حزب الشعب الجمهوري من القيام بأدواره الخدمية والمحلية، إذ لا يريد اي حالة استعداء للحكومة المركزية بما يؤثر في المجالس المحلية التابعة له، من حيث المخصصات المقررة لبلديات الشعب الجمهوري، فهو بحاجة ماسة لتثبيت اركانه، وان تكون صورته جيدة امام ناخبيه.

المطلب الثاني : ملامح السياسة الخارجية التركية في المرحلة القادمة

أما على صعيد السياسة الخارجية فهناك توجهات جديدة لحكومة "اردوغان" تم توضيحها بشكل معمق في منتدى انطاليا الدبلوماسي، والذي عقد في آذار عام ٢٠٢٤، ويمكن ايضاح هذه السياسة الخارجية بالنقاط الآتية [٤٣] :

١ – العودة الى تصفير المشكلات مع الآخرين: والتي تهدف الى تعزيز العلاقات الإيجابية والودية مع نظيراتها الإقليمية، والعالمية، والتي تغيرت في اعقاب احداث ما يسمى بـ(الربيع العربي)، اذ وجدت تركيا نفسها مضطرة بحكم الضرورة للاستجابة ولإعادة تقييم موقفها بشكل صحيح.

٢– التعامل مع الأزمات الاقليمية بما تتضمنه من انكماش الاقتصاد التركي، وانتشار وباء كوفيد –١٩، والحرب على اوكرانيا كل هذه القضايا اثرت في سياسة تركيا الخارجية وقد ادت هذه التحديات لا سيّما التأثير سلباً على نفوذ تركيا الإقليمي، مما يستلزم إعادة تقييم جديد لاستراتيجيتها وعلاقاتها الدبلوماسية بما يتناسب مع ما طرأ من تغييرات على الساحة العالمية.

٣- من ابرز القضايا التي تناولها المنتدى لعام ٢٠٢٤ (قضية غزة) فقد تناول الرئيس، "اردوغان"، ووزير خارجيته (هاكان فيدان) استمرار الابادة الجماعية الوحشية التي يرتكبها الجيش الاسرائيلي في قطاع غزة، إذ دعا «اردوغان» إلى الاعتراف الكامل باستقلال فلسطين بوصفه الطريق الوحيد والامثل لسداد الدين الاخلاقي المترتب على المجتمع الدولي ككل اتجاه فلسطين، واوضح ،"فيدان" ((ان ما يحصل في غزة اليوم هو ما يمثل لحظة كارثية لا يمكن اخفاء نفاق النظام الدولي فيها))، وهو يمثل محاولة السياسة التركية لإحداث تغيير في طبيعة النسق الدولي بما يتفق مع اهدافها ومصالحها.

٤- الحرب في اوكرانيا: كانت محور المنتدى بحضور وزير الخارجية الروسي "سيرغي لافروف "، وتمت مناقشة المواضيع المهمة المتعلقة بالامن الغذائي، وايجاد حلول ناجعة لهذه الحرب.

وفي جانب آخر يلاحظ وجود اربعة عوامل اساسية تؤثر في السياسة الخارجية [٤٤]:

١-العامل الاقتصادي: كما رأينا خلال الخمس سنوات الماضية بلغت نسبة التضخم اعلى مستوياتها مع احتياطات تركيا من العملة الأجنبية، فقد دفعت تركيا ما يقارب ٢٦ مليار دولار من احتياطيات العملة الاجنبية لدعم الليرة التركية، وتقويتها وتطلب ذلك من الحكومة الحالية حل المشكلات مع دول المنطقة لجذب الاستثمارات، وانعاش الاقتصاد التركي.

٢- العامل القومي: كانت قد اظهرت الانتخابات الرئاسية التركية ان القوميين ما زالوا يشكلون ثقلاً رئيساً على المستوى الشعبي.

٣- هناك عامل مهم ألا وهو الحاجة لخفض التوترات مع الدول الغربية وهو ما ظهر باختيارات اردوغان للحكومة.

٤- عامل السعي الهادف نحو الاستقلال الاستراتيجي، ويعني ذلك امتلاك هامش بما يكفي من الاستقلال في صنع السياسة الخارجية وصياغتها للحفاظ على التوازن مع الشرق والغرب.

طبقاً لما سبق نجد ان مستقبل السياسة التركية في ولاية اردوغان الثالثة يتسم بالتركيز على التعامل مع التحديات الاقتصادية كملف اساس للحصول على الرضا الشعبي في خضم الأزمات الإقتصادية التي تمر بها تركيا في العقد الأخير، وكذلك التوصل إلى توافقات اقليمية فضلاً عن مواصلة تركيا اتباع سياسة التوازن بين الغرب روسيا، وعلى الرغم من التوترات مع دول الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الامريكية بشأن قضايا حقوق الانسان، وملف عضوية السويد في الناتو، إلا ان تركيا ستحافظ على قنوات الحوار مع الجميع لحماية مصالحها الإقتصادية والأمنية.

الخاتمة:

في ضوء الطرح السابق نجد ان ولاية "اردوغان " الثالثة ستواجه تحديات داخلية وخارجية وهي مخرجات الانتخابات الرئاسية ما يفرض على "اردوغان"، وحكومته اتباع نهج جديد يتسق مع طبيعة المرحلة التي لا تمر بها تركيا فحسب، بل العالم، فعلى صعيد السياسة الداخلية ستركز الحكومة على القضايا الاتية:

١- الاقتصاد: سيبقى الاقتصاد التركي في محور السياسات للحكومة التركية خصوصاً في ظل استمرار التضخم والانخفاض في قيمة الليرة التركية، فاردوغان قد يستمر في تفعيل سياسات غير تقليدية فيما يخص اسعار الفائدة لتحفيز النمو الاقتصادي، مما قد يؤدي إلى تحديات اضافية مثل ارتفاع الاسعار، فضلاً عن ذلك ستعمل الحكومة على جذب الاستثمارات الأجنبية، وتعزيز الانتاج المحلي في جميع القطاعات.

٢- التركيز على الاصلاحات الدستورية والنظام الرئاسي : سيبقى اردوغان يسعى الى تعديل الدستور مع العمل على توسيع صلاحيات الرئاسة تمهيداً لاستمراريته في انتخابات العام ٢٠٢٨، لذلك هو يعمل جاهداً على استقطاب المعارضة لضمان الحصول على اصواتهم لتعديل الدستور، ولكن هذا الموضوع يحتاج الى جهد سياسي كبير.

٣ – بالمقابل بعد فوز حزب الشعب الجمهوري في الانتخابات المحلية والتفوق على حزب العدالة والتنمية ستسعى المعارضة إلى تعزيز قاعدتها الشعبية عن طريق تلبية حاجات البلديات التي هيمنت عليها في انتخابات نيسان عام ٢٠٢٤ تمهيداً للفوز بالانتخابات العامة لعام ٢٠٢٨.

٤- استمرار هيمنة رجب طيب أردوغان، فبعد فوزه بولاية رئاسية جديدة، مما يعني استمرار حكمه الذي بدأ منذ عام ٢٠٠٣، فوزه يعكس قوة شعبيته في العديد من المناطق، رغم التحديات الاقتصادية والأزمات التي مرت بها البلاد في السنوات الأخيرة.

٥-القطبية السياسية المتزايدة: الانتخابات كشفت عن انقسام سياسي عميق بين مؤيدي أردوغان، الذين ينتمون إلى حزب العدالة والتنمية وحلفائه، وبين المعارضة المتمثلة في تحالف "الأمة" الذي ضم أحزاب عدة، أبرزها حزب الشعب الجمهوري، وحزب الخير، هذه القطبية انعكست بشكل واضح في النتائج، حيث كانت المنافسة شديدة في جولات الانتخابات.

٦-الانتخابات كأسلوب لتقوية الديمقراطية: بالرغم من أن النتائج كانت محل جدل لدى البعض، إلا أن الانتخابات نفسها أظهرت تطوراً في مسار الديمقراطية التركية من حيث التنافس الشديد، والأعداد الكبيرة من المشاركين، ومشاركة أطياف وفئات مختلفة من الشعب في العملية السياسية.

٧–الدور المتزايد لجيل الشباب: فقد شهدت الانتخابات أيضًا مشاركة فعّالة من قبل فئة الشباب، الذين يبحثون عن تغييرات في طريقة إدارة الدولة، ويرون في المعارضة خيارًا لتجديد النظام السياسي والاقتصادي.

٨–الدور المهم للإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي: للإعلام ووسائل التواصل الإجتماعي اهمية كبيرة فقد لعبت دوراً بارزاً في هذه الانتخابات، إذ كانت مصدراً أساسياً للمعلومات، رغم الانتقادات التي وجهت إلى تقييد حرية الصحافة في تركيا.

٩– اما عن السياسة الخارجية لحكومة اردوغان فتسعى تركيا إلى اتباع سياسة التوازن بين الغرب وروسيا ولعب دور وسط للتخفيف من التصعيد بين روسيا واوكرانيا، كما سيعمل "اردوغان" على استغلال قضية الحرب الاسرائيلية على قطاع غزة بحشد مواقف مؤيد لغزة حتى ترتفع شعبية داخلياً، كما ستسعى تركيا إلى تعزيز الشراكات الاقتصادية مع السعودية، والإمارات، وقطر مع استمرار تعزيزها لعلاقاتها مع ليبيا لضمان الحصول على مصادر الطاقة في منطقة شرق المتوسط، في ظل الانقسامات الداخلية، ظهر التأثير الكبير للسياسات الخارجية، لا سيّما فيما يتعلق بالقضايا الإقليمية مثل الملف السوري، والعلاقات مع الاتحاد الأوروبي، وتحالفات تركيا مع روسيا، فوز أردوغان عكس استمرار السياسة الخارجية المستقلة التي تنتهجها تركيا في السنوات الأخيرة.

الهوامش

[١]) مهاب عادل، انتخابات تركيا ٢٠٢٣. التحالفات الرئيسة ومحددات النتائج، مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة ، أبوظبي، مايو، ٢٠٢٣، ص٢–٥.

[٢]) وحدة الدراسات السياسية، الانتخابات البرلمانية والرئاسة: قراءة في نتائجها ودلالاتها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، يونيو ٢٠٢٣، ص١–٥.

https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/turkish-2023-elections-analysis-of-the-results-and-implications.aspx

[٣]) ما الذي تخبرنا به نتائج الجولة الاولى من انتخابات القرن في تركيا، مركز ادراك للدراسات والاستشارات ، حلب سوريا، آيار، ٢٠٢٣،ص ١-٣ .
https://idraksy.net/tag/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%

[٤]) المصدر نفسه،ص ص ٤، ١٣.

[٥]) آمنة فايد، ولاية رئاسية ثالثة: قراءة في اسباب وخطاب نصر اردوغان، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، قضايا وتحليلات، آيار ٢٠٢٣ https://acpss.ahram.org.eg

[٦]) صحيفه القدس العربي، لندن، ٢٠٢٣/٦/٣

[٧]) طارق حسن، خمس تحديات قد يواجهها اردوغان في ولايته الثالثة
https://moderndiplomacy.eu.2023

[٨]) تركيا، تقرير حالة دولة تركيا ٢٠٢٣،ايلول، ٢٠٢٣
https://www.asbab.com

[٩]) صحيفة الشرق الاوسط، لندن، ٢٠٢٣/٦/٤.

[١٠]) الطاف موتي، التحديات الاربعة الكبرى ماذا تنتظر تركيا من اردوغان في ولايته الجديدة ؟
https. /Aurkpress.co/node/98011

[١١]) تقرير حالة دولة تركيا ٢٠٢٣،مصدر سبق ذكره، ص٤.

[١٢]) وضع الاقتصاد التركي بعد الانتخابات ومستقبل الخطة الاقتصادية لاردوغان في انتظار الخلاص السريع، وحدة الدراسات التركية، مركز الإمارات للسياسات، ابو ظبي ،حزيران ٢٠٢٤، ص ٤

[١٣])ابراهيم العلبي، تركيا: هل تتمكن الحكومة من إعادة إعمار ما دمره الزلزال في عام واحد؟
https://www.aljazeera.net/ebusiness/2023/3/3

[١٤]) صحيفة الشرق الأوسط، لندن ، ٢٠٢٣/٣/٣.

[١٥]) بلال باغيش ، تمويل عملية التعافي من الزلزال في تركيا ، رؤية تركية / السنة ١٢، العدد ٢، حزيران ٢٠٢٣،ص٧٢-٧٣.

[١٦]) المصدر نفسه،ص ٧٣.

[١٧]) اسامة السعيد، بعد عام على الزلزال المدمر تركيا تلملم جراحها لاعادة الأعمار وايواء المتضررين

https://www.kuna.net.kw

[١٨]) رامون ماهيا واخرون تأثير اللاجئين السوريين طويل الامد في الاقتصاد التركي : محاكاة المدخلات والمخرجات ترجمة أحمد عيشه، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، اسطنبول ٢٠١٩،ص ٩.

[١٩]) الطاف موتي ، مصدر سبق ذكره، ص ٣.

[٢٠]) كيف نقرأ الهجمات الاخيرة على اللاجئين السوريين في تركيا
https://jusoor.co/ar/details

[٢١]) صحيفة الشرق الأوسط، لندن، ٢٠٢٤/٨/٢٨.

[٢٢]) جابر عشوري، الانتخابات المحلية التركية لعام ٢٠٢٤ :تأثيرات الماضي ورؤى المستقبل، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، ٢٠٢٤،ص٣ .

[٢٣]) المصدر نفسه، ص١٠ .

[٢٤]) ابراهيم فوزي ، لماذا خسر حزب العدالة والتنمية الانتخابات البلدية التركية ٢٠٢٤،مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ابوظبي، ابريل ٢٠٢٤،ص٨.

[٢٥]) صحيفة الشرق الأوسط لندن، ٢٠٢٣/٦/٣.

[٢٦]) تركيا والسوريون تصعيد وتطورات متسارعة، مركز حرمون للدراسات المعاصرة ، أسطنبول، يوليو ٢٠٢٤ / ص ١-٤

*) قوات قسد : اعلن رسمياً عن تشكيل قوات سوريا الديمقراطية واختصارها قسد فى مؤتمر عقد في مدينة المالكية التابعة لمحافظة الحسكة شمال شرق سوريا فى ١٠ تشرين الاول ٢٠١٥ وتشكلت القوات من اثنتي عشر مجموعة وهي وحدات حماية الشعب الكردي ووحدات حماية المرأة وقوات الصناديد و المجلس العسكري السرياني وغرفة عمليات بركان الفرات ولواء ثوار الرقة وكتائب شمس الشمال ولواء السلاجفة وتجمع الوية الجزيرة وجبهة الاكراد وجيش الثوار ولواء التحرير واعلنت القوات السعي لاقامة دولة يتمتع بها المجتمع السوري= بكل اطيافه بالحرية والكرامة وتنال كل القوميات حقوقها المشروعة ينظر قوات سوريا الديقراطية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية، الرياض حزيران – تموز ٢٠١٦، ص٥.

[٢٧]) تركيا والسوريون تصعيد وتطورات متسارعة، مصدر سبق ذكره ، ص٢.

[٢٨]) سقراط العلو، تداعيات التنافس في شرق الفرات على الفاعليين المحليين والازمة السورية ، تقرير ،مركز الجزيرة للدراسات ،الدوحة، يونيو ٢٠٢٠ ،ص٢-٣.

[٢٩]) أحمد مطر محمد، خطة المنطقة الآمنة في شمال سوريا وتداعياتها الجيوبولتيكية على العراق والمنطقة، مركز البيان للدراسات والتخطيط بغداد، ٢٠٢٣،ص ٤.

[٣٠]) تركيا وسوريا دوافع التطبيع ، ومركز الروابط للابحاث والدراسات الاستراتيجية، وحدة الدراسات التركية.https://raabtcenter.com/archives/176150

https://rawabetcenter-com/archives/176150

[٣١]) المصدر نفسه

[٣٢]) احمد فهمي، ملامح مرحلة جديدة في المشهد السياسي التركي، مركز شاف للدراسات المستقبلية وتحليل الازمات، تقارير، القاهرة، مايو ٢٠٢٤،ص٦

[٣٣]) فراس الياس، العراق: هل تعيد زيارة اردوغان المرتقبة تشكل العلاقات بين بغداد وانقرة مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد ٢٠٢٤،ص٤

[٣٤]) زريان رو جهلاني، الابعاد المعقدة للصراع بين تركيا وحزب العمال الكوردستاني على ارض اقليم كوردستان، ص٤ Https://rudawrc.net/ar/pdf

[٣٥])صحيفة الشرق الاوسط، لندن ٢٠٢٤/٣/١٦

[٣٦]) ميرفي طاهر او غلو، لمحة عامة الاعلام في تركيا :اهمية والتحديات التي تنتظره ، مركز الديمقراطية في الشرق الاوسط،، واشنطن، حزيران، ٢٠٢٢ ، ص ٣ .

[٣٧]) المصدر نفسه ،ص ٩

[٣٨]) في مئوية تركيا تسييس المحاكم وتكميم أفواه الاعلام.

https://www.hrw.org/ar/news/2024/01/11/politicized-courts

[٣٩]) انياس كالامار، حالة حقوق الانسان في العالم ، منظمة العفو، الدولية ، لندن ، ابريل، ٢٠٢٤، ص١٠٠

[٤٠]) ماري ماهر، مشهد مغاير قراءة في نتائج الانتخابات المحلية التركية ٢٠٢٤ ، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، نيسان ٢٠٢٤،ص١١.

[٤١]) الانتخابات البلدية التركية هل تمثل نقطة تحول في المشهد السياسي ،وحدة الدراسات السياسية ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات نيسان، ابريل ٢٠٢٤ ، ص ٩.

[٤٢]) ماري ماهر ،انفراجه مقيدة : حسابات الحوار بين حزبي العدالة والتنمية والشعب الجمهوري / المركز المصري للفكر و الدراسات الاستراتيجية يوليو ٢٠٢٤،ص٣.

[٤٣]) تحولات السياسة الخارجية التركية : منتدى انطاليا نموذجاً، تقرير تحليلي ، مركز ابعاد للدراسات الاستراتيجية ، لندن ، مارس ٢٠٢٤، ،ص ٦-٩.

[٤٤]) محمد حسن سويدان ومجموعة باحثين ،السياسة الخارجية التركية في حوض المتوسط ، في كتاب السياسة الخارجية التركية في الولاية الجديدة لاردوغان : حدود الاستمرار والتغير ، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق ،بيروت ، العدد٢٧، تموز ٢٠٢٣،ص ١٧.